

Distr.: General
12 May 2021
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 9 تموز/يوليه 2021

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

* أُنشئ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

- 1- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 141/48، ويتضمن استعراضاً عاماً لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، في المقر وفي الميدان، أُجري في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 15 آذار/مارس 2021. ويُعزى الطول المعدّل للفترة المشمولة بالتقرير إلى التغير الذي حدث في برنامج العمل السنوي لمجلس حقوق الإنسان⁽¹⁾. ويسلط التقرير الضوء على العمل الذي اضطلع به في إطار الأولويات المواضيعية المحددة في خطة إدارة المفوضية للفترة 2018-2021. ونظراً لسباق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ينبغي قراءة التقرير بالتزامن مع تقرير المفوضية السامية لعام 2020 المقدم إلى الجمعية العامة، الذي تضمن تقييماً أولياً لتأثير الجائحة على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم⁽²⁾.
- 2- وفي آذار/مارس 2021، كان للمفوضية 94 وجوداً ميدانياً لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.
- 3- وفي حين أن جائحة كوفيد-19 لا تزال تؤثر على أنشطة المفوضية، فإن هذه الأخيرة واصلت ولايتها بنشاط، فتكيفت بمرونة مع الظروف الجديدة، بسبل منها رصد حقوق الإنسان عن بعد وتقديم المساعدة التقنية والدعم لبناء القدرات عبر الإنترنت. وقدمت المفوضية المشورة في الوقت المناسب بشأن الاستجابات القائمة على حقوق الإنسان لجائحة كوفيد-19، وقدمت خيارات سياساتية قائمة على الأدلة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في عملية التعافي من الجائحة، بما في ذلك من خلال مذكرات إرشادية بشأن المسائل المتعلقة بالحيز المدني، والاحتجاز، والشعوب الأصلية، والمهاجرين، والأقليات، والنساء، والتمييز العنصري، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والحصول على اللقاحات، وحالات الطوارئ⁽³⁾.
- 4- ودعمت المفوضية أيضاً استمرار عمل آليات حقوق الإنسان والاضطلاع بولاياتها، عن بعد وبشكل مختلط، متجنباً بذلك الثغرات في مجال الحماية.
- 5- وعلى مدار السنة التي أعقبت عرض الأمين العام "أسمى التطلعات: دعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"، أخذت المفوضية تضطلع بدور مركزي في إطلاق مبادرات استراتيجية في مجالاتها المواضيعية السبعة، مدعومة ببنية مؤسسية واسعة النطاق في منظومة الأمم المتحدة. وعمل الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان في المقر عن كثب مع الأمين العام المساعد للتنسيق الاستراتيجي في المكتب التنفيذي للأمين العام من أجل قيادة تفعيل الدعوة إلى العمل، بما في ذلك عن طريق قيادة الحوارات الإقليمية مع المنسقين المقيمين من أجل مواصلة النهوض بأهداف الدعوة إلى العمل على الصعيد الميداني. وترافقت الجهود المركزة الرامية إلى توليد مشاركة جماعية ومستدامة لمنظومة الأمم المتحدة مع التواصل مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني لزيادة الوعي بالدعوة إلى العمل.

(1) انظر بيانات رئيس مجلس حقوق الإنسان PRST OS/13/1 و PRST OS/14/1.

(2) A/75/36.

(3) المذكرات الإرشادية المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق جائحة كوفيد-19 الصادرة عن مفوضية حقوق الإنسان متاحة في الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/COVID19Guidance.aspx.

ثانياً - أنشطة المفوضية السامية

ألف - الآليات الدولية لحقوق الإنسان

1- هيئات المعاهدات

6- بسبب الجائحة، نقلت هيئات المعاهدات العشر التي تدعمها المفوضية السامية لحقوق الإنسان الكثير من الأعمال التي هي مكلفة بها إلى الإنترنت. وواجهت عند قيامها بذلك عدة تحديات تشغيلية، منها محدودية المنصات الإلكترونية المتاحة بترجمة فورية، والتعقيدات الكامنة في جدولة الاجتماعات عبر الإنترنت بسبب التشتت الجغرافي الواسع للأعضاء، والتكاليف الإضافية التي يتكبدها الخبراء فيما يتعلق بالعمل عن بعد، وقضايا الوصول الكافي للخبراء والأشخاص ذوي الإعاقة والمساعدين. وتقر المفوضية السامية بالتزام وتقاني هيئات المعاهدات في تمكين استمرار عمل المنظومة في ظروف صعبة لم يسبق لها مثيل.

7- وبالإضافة إلى إصدار إرشادات في الوقت المناسب بشأن الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في مجال حقوق الإنسان، استعرضت هيئات المعاهدات، على الإنترنت، تقارير ست دول أطراف، ونظرت في 175 بلاغاً فردياً واعتمدت تعليقات عامين. وسجلت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري 106 طلبات جديدة لاتخاذ إجراءات عاجلة.

8- ودعمت المفوضية دولاً، منها إثيوبيا وإسواتيني والبرازيل وبنما وتركمانستان وتشاد وتيمور - ليشتي وجمهورية مولدوفا وزامبيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس والصومال وغواتيمالا وكوستاريكا وكينيا وناميبيا والنيجر وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية، في إعداد تقاريرها لهيئات المعاهدات⁽⁴⁾. وبدعم من المفوضية، اعترفت المكسيك باختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في تلقي الشكاوى الفردية، وصدقت توغو على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وصدقت فيجي على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية وهي في المرحلة النهائية من التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

9- وقدمت المفوضية الدعم إلى الميسرين المشاركين الذين عينهم رئيس الجمعية العامة في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية للنظر في حالة نظام هيئات المعاهدات.

10- ودعمت المفوضية خمسة مؤتمرات للدول الأطراف عُقدت لانتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

2- مجلس حقوق الإنسان

11- من خلال طرائق افتراضية وهجينة مبتكرة، دعمت المفوضية مجلس حقوق الإنسان في عقد أربع دورات عادية. وشملت هذه الدورات مناقشتين عاجلتين، إحداها بشأن "انتهاكات حقوق الإنسان الحالية ذات الطابع العرقي، ومسألة العنصرية البنيوية، ووحشية الشرطة، والعنف الممارس ضد الاحتجاجات السلمية"، والأخرى بشأن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وأيدت أيضاً عقد دورة استثنائية بشأن آثار الأزمة في ميانمار على حقوق الإنسان.

(4) في تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الحكومة الاتحادية الصومالية تقريرها الأول إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الذي تأخر 30 عاماً.

- 12- ودعمت المفوضية أيضاً جهود رئاسة مجلس حقوق الإنسان من أجل اتخاذ تدابير للكفاءة وتحسين أساليب عمل الفريق الاستشاري التابع لمجلس حقوق الإنسان⁽⁵⁾ واعتماد بيان للرئيس بشأن آثار أزمة كوفيد-19 على حقوق الإنسان⁽⁶⁾.
- 13- وقدم صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان دورات لبناء القدرات عبر الإنترنت إلى الوفود الصغيرة، ولا سيما دورتان تمهيديتان حضرهما 71 مسؤولاً حكومياً من 33 بلداً. وأتاح مكتب المساعدة التابع لمجلس حقوق الإنسان مشاورات افتراضية للوفود الصغيرة المشاركة في دورات المجلس.
- 14- ودعمت المفوضية هيئات التحقيق التي كلفها المجلس، خاصة بشأن بوروندي وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) واليمن، وبشأن الحالة في كاساي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من الوضع المالي العام المعقد، أنشأت المفوضية قدرات لبدء عمل البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا⁽⁷⁾.

3- الاستعراض الدوري الشامل

- 15- ساعدت المفوضية في اعتماد المجلس نتائج الاستعراض الدوري الشامل في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2020 وفي آذار/مارس 2021، وعقد دورات هجينة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021. ولمتابعة عمليات الاعتماد، وجهت المفوضية السامية رسائل إلى وزراء الخارجية وفقاً للممارسة المعتادة.
- 16- وساعدت المفوضية الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد تقارير للاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك في إسواتيني وتشاد والجمهورية العربية السورية ورواندا والسودان وسيشيل والصومال ولبنان وليبيريا وملاوي وناميبيا والنيجر. ودعمت المفوضية أيضاً خطة وطنية في تشاد لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض وخطة وطنية في البرازيل لرصد التنفيذ.
- 17- ومكّن صندوق التبرعات للمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل المفوضية من الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من الدول فيما يتعلق بتوصيات محددة للاستعراض الدوري الشامل.
- 18- وإلى جانب الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والكومنولث، نظمت المفوضية أنشطة على الإنترنت لتعزيز قدرة البرلمانيين على الانخراط في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وزادت المفوضية أيضاً من تعاونها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية خلال جميع مراحل العملية.
- 19- وأصدرت المفوضية توجيهات عملية⁽⁸⁾ لتقديم المشورة إلى رؤساء كيانات الأمم المتحدة بشأن كيفية الاستفادة من عملية الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد القطري إلى أقصى حد.

(5) انظر PRST OS/14/1 وPRST OS/14/2.

(6) PRST 43/1.

(7) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 39/43.

(8) متاح في www.ohchr.org/Documents/HRBodies/UPR/UPR_Practical_Guidance.pdf.

-4 الإجراءات الخاصة

20- دعمت المفوضية مشاركة 55 إجراءً خاصاً في عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجالات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والسلام والأمن، وبناء السلام، وخطة الوقاية. ويمكن الاطلاع على استعراض عام لأنشطة وإنجازات المكلفين بولايات في الوثيقتين A/HRC/46/61 وA/HRC/46/61/Add.1. ويرد في تقرير الأمين العام A/HRC/46/24 استعراض عام لاستنتاجاتهم وتوصياتهم. ويمكن الاطلاع على أمثلة لتأثير عملهم في الموقع الشبكي التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Making-a-difference.aspx. ودعمت المفوضية أيضاً اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة.

21- ودعمت المفوضية المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في وضع الأدوات والمشورة اللازمة للتصدي لتحديات حقوق الإنسان المتصلة بجائحة كوفيد-19⁽⁹⁾.

22- وفي حين أن عدة أنشطة صدر بها تكليف لم يتسن القيام بها بسبب القيود المتصلة بالجائحة، فإن المفوضية، استجابة للظروف الاستثنائية، ساعدت المكلفين بولايات على تكييف أساليب عملهم ومواجهة التحديات الناشئة عن التحول إلى العمل الافتراضي.

-5 متابعة عمل آليات حقوق الإنسان

23- دعمت المفوضية أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، ولا سيما أعمال اللجنة الثالثة التي نظرت في 81 تقريراً أعدت تحت مسؤولية المفوضية وعقدت 65 جلسة تحاور مع آليات حقوق الإنسان.

24- ومن خلال برنامج بناء القدرات لهيئات المعاهدات، نظمت المفوضية دورات تدريبية عن بعد لتعزيز آليات التنسيق الوطنية ووضع خطط عمل للتنفيذ ورصد التقدم المحرز من خلال مؤشرات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

25- وقدمت المفوضية المساعدة في إنشاء أو تعزيز آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة في الجبل الأسود وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيشيل وصربيا.

26- وأطلقت المفوضية الفهرس العالمي لحقوق الإنسان الجديد، وهو قاعدة بيانات تتضمن أكثر من 170 000 توصية من آليات حقوق الإنسان⁽¹⁰⁾. وتمكّن الفهرس المواضيعي للمحتوى، بدعم من النكاه الاصطناعي، من إجراء عمليات بحث، مثلاً بحسب الفئة المعنية وموضوع حقوق الإنسان وهدف التنمية المستدامة.

27- وقُدمت عن طريق الصندوق الخاص المنشأ بموجب المادة 26 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة منح إلى 12 مشروعاً لدعم الآليات الوقائية الوطنية في تسع دول أطراف.

28- وقامت المفوضية بتجريب مجموعة أدوات #Faith4Rights مع الجهات الفاعلة الدينية والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات⁽¹¹⁾، ونظمت أحداثاً شهرية للتعليم بين النظراء مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات والمكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، وذلك متابعة للتعهد العالمي للجهات الفاعلة والمنظمات الدينية بشأن التصدي لجائحة كوفيد-19 بالتعاون مع الأمم المتحدة.

(9) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/COVID-19-and-Special-Procedures.aspx

(10) انظر <https://uhri.ohchr.org>

(11) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomReligion/Pages/FaithForRights.aspx

6- صناديق العمل الإنساني

29- في عام 2020، قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة منحاً إلى 31 مشروعاً في 28 بلداً لدعم إعادة تأهيل ضحايا أشكال الرق المعاصرة. وفي إطار صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، قُدمت 180 منحة لمساعدة أكثر من 47 000 ضحية من ضحايا التعذيب في 79 بلداً. وقُدمت 16 منحة طارئة إضافية للاستجابة لأزمات محددة، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19.

باء - التنمية

1- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

30- خلال جائحة كوفيد-19، وبناءً على دعوة الأمين العام إلى العمل، كثفت المفوضية تعاونها مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وممثليها، بما في ذلك المنسقون المقيمون والمجتمع المدني، لتقديم المشورة بشأن الاستجابات الاجتماعية - الاقتصادية القائمة على حقوق الإنسان والمراعية للفوارق بين الجنسين للجائحة. والجدير بالملاحظة أن المفوضية نسقت أيضاً الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لقياس ما لاستجابات الأمم المتحدة والدول للجائحة من أثر على حقوق الإنسان. وشمل ذلك وضع قائمة مرجعية لنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء استجابات البلدان الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19⁽¹²⁾.

31- وقدمت المفوضية الدعم إلى الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبوركينا فاسو وبنبرو والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا والسلفادور وصربيا وطاجيكستان والفلبين وكابو فيردي وكينيا وليبيريا، وكذلك إلى دولة فلسطين وكوسوفو⁽¹³⁾، في جهودها الرامية إلى معالجة أثر جائحة كوفيد-19 على الفئات الأكثر ضعفاً، بسبل منها تقديم الدعم التقني لاعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع البيانات. وأجرت أيضاً تحليلات قطرية محددة الهدف ترمي إلى تعزيز البيانات والتوصيات السياساتية المتعلقة بالفئات المحرومة المتأثرة بشكل غير متناسب بالجائحة (باراغواي وصربيا وكينيا).

32- ونشرت المفوضية، من خلال "مبادرة تلبية الاحتياجات المفاجئة"، خبراء في الاقتصاد الكلي لتقديم تحليلات حقوق الإنسان لاستراتيجيات التنمية المستدامة، مثلاً بشأن معالجة أوجه عدم المساواة في تصميم نظم الحماية الاجتماعية (أوكرانيا)، وبشأن الحيز المالي للوفاء بالالتزامات الأساسية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الأرجنتين والكاميرون وكومبوديا)، وبشأن الانتعاش الاقتصادي الشامل (زامبيا). ودخلت المفوضية في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة المرأة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في غرب ووسط أفريقيا لتقديم تقارير تقييمية عما كان لأزمة كوفيد-19 من آثار على مختلف جوانب حياة السكان المتضررين.

33- ودعمت المفوضية عقد الاجتماع الثالث لمجلس حقوق الإنسان فيما بين الدورات للحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في 14 كانون الثاني/يناير 2021، وكان موضوعه "إعادة البناء بشكل أفضل: إدماج حقوق الإنسان في التعافي المستدام والمرن من جائحة كوفيد-19"، الذي ولد مدخلات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة⁽¹⁴⁾. وقدمت المفوضية أيضاً المساعدة التقنية إلى البلدان التي تعد الاستعراضات الوطنية الطوعية لعرضها أثناء المنتدى.

(12) انظر www.ohchr.org/Documents/Events/COVID-19/Checklist_HR-Based_Approach_Socio-Economic_Country_Responses_COVID-19.pdf

(13) تُفهم أي إشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

(14) انظر A/HRC/46/48.

34- وساهمت المفوضية في جمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات الرسمية لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بشأن التمييز، ووفيات المدنيين في النزاعات، ووفيات واختفاء المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين والنقابيين، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

2- الحق في التنمية

35- كثفت المفوضية جهودها لتنفيذ الحق في التنمية في سياق جائحة كوفيد-19، ونظمت، في جملة أمور، أول حلقة نقاش يعقدها مجلس حقوق الإنسان كل سنتين بشأن هذا الحق، بعنوان "كوفيد-19 والحق في التنمية: هذا الأمر يهمنا جميعاً"، عملاً بقرار المجلس 23/42. وضخمت الدعوات إلى تقاسم فوائد التنمية، بما في ذلك الحصول العادل على اللقاحات والتكنولوجيات الصحية والمعارف والملكية الفكرية والبيانات⁽¹⁵⁾ والعلوم المفتوحة⁽¹⁶⁾.

36- وأطلقت المفوضية سلسلة حوار هيرنان سانتا كروز، وهي منبر عالمي جديد للنهوض بجدول أعمال عام 2030 والحقوق الاجتماعية - الاقتصادية والحق في التنمية⁽¹⁷⁾.

37- وقدمت المفوضية، مع شركائها، تدريباً عبر الإنترنت بشأن الحق في التنمية إلى 214 من أصحاب المصلحة من 83 بلداً، ليصل العدد الإجمالي للمتدربين إلى 520 متدرباً من 135 بلداً.

38- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، دعمت المفوضية المنتدى الاجتماعي، حيث اجتمع أكثر من 1 000 مشارك من أكثر من 100 بلد اجتماعاً مختلط الشكل للنظر في الممارسات الجيدة وقصص النجاح والدروس المستفادة والتحديات الراهنة في مكافحة الفقر وأوجه عدم المساواة⁽¹⁸⁾.

3- المؤسسات المالية الدولية

39- عقدت المفوضية مشاورات إقليمية مع مؤسسات تمويل التنمية وآليات مساءلتها من مختلف المناطق، فيما يخص مشروعها المتعلق بالحصول على سبل الانتصاف في تمويل التنمية. وسيغذي المشروع عمليات استعراض المساءلة لمؤسسات تمويل التنمية.

40- وتعمقت المفوضية السامية في التبادلات مع رؤساء المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن شواغل حقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن مخاطر حقوق الإنسان الناشئة عن التدابير الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19.

41- ودعمت المفوضية الإجراءات الميدانية المتعلقة بمشاريع الاستثمار التي تدعمها مؤسسات تمويل التنمية في منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وساهمت في عمليات تنقيح سياسات الضمانات والمساءلة والأعمال الانتقامية التي ينتهجها مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية، ومجموعة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومؤسسة التمويل الدولية.

(15) انظر www.who.int/initiatives/covid-19-technology-access-pool/solidarity-call-to-action.

(16) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26433&LangID.

و www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/Open-Science-Appeal.aspx.

(17) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/ESCR/Pages/hernan-santa-cruz-dialogues.aspx.

(18) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/SForum2020.aspx و A/HRC/46/59.

4- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

42- في إطار مبادرة تلبية الاحتياجات المفاجئة، استعرضت المكاتب الميدانية للمفوضية تأثير جائحة كوفيد-19 على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما على السكان المهمشين، وبحث مع الدول وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين كيفية الاستفادة من توصيات آليات حقوق الإنسان.

43- ودعت المفوضية السامية إلى اتخاذ تدابير حماية اجتماعية شاملة وقائمة على حقوق الإنسان، وإلى التغطية الصحية والحماية الاجتماعية للجميع للاستجابة لأزمة كوفيد-19 بوصفها عناصر حاسمة في العقد الاجتماعي الجديد الذي دعا إليه الأمين العام.

44- وفي الأرجنتين، وضعت المفوضية استراتيجية طوارئ لمعالجة أزمة الصحة والغذاء والحماية الاجتماعية التي تؤثر على مجتمعات الشعوب الأصلية. وفي هندوراس، دعمت آلية تنسيق حكومية دولية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة، وفي موريتانيا، دعمت الوزارة المسؤولة عن مصائد الأسماك لوضع استراتيجية لقطاع مستدام لمصائد الأسماك.

45- وفي غواتيمالا، قدمت المفوضية مساعدة تقنية لمنع انتشار فيروس كوفيد-19 في مجتمعات الشعوب الأصلية. وفي المكسيك، ساعدت على تنقيح المبادئ التوجيهية الوطنية بشأن صحة الأم في سياق كوفيد-19. وفي أوكرانيا، قيمت ما كان لجائحة كوفيد-19 وللتدابير ذات الصلة من آثار متعلقة بحقوق الإنسان على الفئات المعرضة للخطر.

46- وواصلت المفوضية تعزيز قدرات الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في الأرجنتين وأوغندا وجزر البهاما وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مولدوفا والسلفادور والسودان وصربيا والصومال وغواتيمالا وكولومبيا والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وهندوراس.

5- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

47- واصلت المفوضية مشروعها العالمي للأعمال التجارية وحقوق الإنسان في مجال التكنولوجيا⁽¹⁹⁾ لتعزيز ترسيخ احترام حقوق الإنسان في ممارسات الأعمال التجارية المتصلة بالتكنولوجيا الرقمية. وأصدرت أيضاً توجيهات لصانعي السياسات الذين يصوغون لوائح العناية الواجبة⁽²⁰⁾. ووسعت المفوضية مساعدتها التقنية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الأرجنتين وإكوادور وأوغندا والبرازيل وبنما وبيرو وتايلند وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسيراليون وشيلي وصربيا وغواتيمالا وغينيا وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا ومدغشقر والمكسيك وهندوراس، وعلى الصعيد الإقليمي مع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ. وتناولت المفوضية أيضاً الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق التعدين في بابوا غينيا الجديدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا ومدغشقر والمكسيك وهندوراس.

48- في تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدمت المفوضية الدعم إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وقدمت المفوضية أيضاً تقريراً موضوعياً إلى العملية استناداً إلى النتائج المستخلصة من مشروع المساءلة والانتصاف⁽²¹⁾.

(19) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/B-TechProject.aspx

(20) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/MandatoryHR_Due_Diligence_Issues_Paper.pdf

(21) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/OHCHRaccountabilityandremedyproject.aspx

6- البيئة وتغير المناخ وحقوق الإنسان

- 49- دعت المفوضية إلى النهوض بحق الإنسان في بيئة صحية وتنفيذه، بما في ذلك من خلال جهودها الرامية إلى تفعيل دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وبناءً على اقتراح من المفوضة السامية، أنشئ فريق جديد لإدارة القضايا في إطار فريق إدارة البيئة لتعزيز نهج مشترك لمنظومة الأمم المتحدة إزاء العمل البيئي القائم على الحقوق والانتعاش الأخضر من جائحة كوفيد-19.
- 50- ووضعت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب اليونسيف لشرق آسيا والمحيط الهادئ توجيهات سياساتية بشأن حق الأطفال في بيئة صحية في جنوب شرق آسيا. وفي كينيا، ساهم دعم المفوضية للتقاضي من جانب مجتمع أوينو أوهورو المحلي ضد مصهر الرصاص في فوز المجتمع المحلي المتضرر بقرار تاريخي أمام محكمة البيئة والأراضي.
- 51- وفي جنوب شرق آسيا، نظمت المفوضية، إلى جانب المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، حلقات دراسية شبكية عن أثر تغير المناخ وأنشطة الأعمال التجارية على الشعوب الأصلية، بما في ذلك المدافعون عن البيئة.

جيم- السلم والأمن

1- دعم بعثات السلام

- 52- على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 طرحت تحديات إضافية لعمليات الأمم المتحدة للسلام، فإن المفوضية واصلت تعزيز إدماج حقوق الإنسان في عمليات السلام، بما في ذلك في سياق مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. وشاركت في إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان، ودعمت تخفيض حجم العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.
- 53- وساهمت المفوضية في التدريب التمهيدي للقيادة المدنية الموحدة لعمليات السلام، وإدماج حقوق الإنسان في التوجيهات المتعلقة بالبداية في البعثات السياسية الخاصة، والسلوك والانضباط، واختيار رؤساء عناصر الشرطة وتوسيع نطاقهم.
- 54- ودعمت المفوضية أيضاً عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام في توثيق العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، باتباع نهج يركز على الضحايا.
- 55- وفي تموز/يوليه، خاطبت المفوضة السامية مجلس الأمن في أول مناقشة مفتوحة له بشأن حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت المفوضية دراسة توثق مساهمة عناصر حقوق الإنسان في تنفيذ ولايات بعثات الأمم المتحدة⁽²²⁾.

2- بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وأطر الامتثال

- 56- ساهمت المفوضية في تنفيذ سياسات الأمين العام المتعلقة بفحص حقوق الإنسان، وذلك بتقديم توجيه منهجي للأمانة العامة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة. وقدمت أيضاً توجيهات لضمان إدراج مبادئ الفحص في الأطر والآليات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة والقوات التي أمر بها مجلس الأمن.

(22) انظر

www.ohchr.org/Documents/Press/WebStories/Going_Further_Together_advance_unedited_version.pdf

57- وشاركت المفوضية أيضاً مع الاتحاد الأفريقي في وضع وتنفيذ إطار لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والسلوك والامتثال للضوابط. ودعمت أيضاً القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تفعيل إطار لامتثال قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأدى ذلك إلى إنشاء خلية لتتبع الإصابات والحوادث وتقييمها، ومجموعة متنقلة من المدربين، ومنهاج تدريبي قوي.

58- وبدأت المفوضية مشروعاً لزيادة قدرة قوات الأمن الداخلي في بوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا على منع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها. وفي الصومال وملاي، واصلت المفوضية دعمها لتنفيذ سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يخص دعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها. وأسهمت أيضاً في تعزيز آلية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال فيما يتعلق بمنع الانتهاكات التي ترتكبها قواتها والتصدي لها.

3- الوقاية والإنذار المبكر والاستجابة في حالات الطوارئ

59- أوفدت المفوضية أفرقة في سياق الأزمات المحتملة أو الناشئة في أوغندا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وقيرغيزستان وكوت ديفوار والنيجر. وأنشأت أيضاً قدرات للرصد عن بعد، لدول منها إثيوبيا وميانمار، وكذلك فيما يتعلق بمنطقة النزاع في ناغورنو - كاراباخ.

60- وفي بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وترينيداد وتوباغو وغيانا ونيكاراغوا وهندوراس، قدمت المفوضية معلومات للإنذار المبكر وتوصيات عملية إلى الحكومات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة للتخفيف من حدة النزاعات الاجتماعية والسياسية وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق العمليات الانتخابية، ولمعالجة المسائل المنهجية التي تثير توترات متكررة. وفي جنوب السودان، عملت المفوضية مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المحلية المتزايدة ودوافعها. وفي كمبوديا، دعمت المفوضية وضع لوحة معلومات عن مخاطر حقوق الإنسان للتقييم القطري المشترك تربط آليات الأمم المتحدة للوقاية بخطط الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية.

61- وعززت المفوضية قدرتها على إدارة المعلومات وتحليل البيانات لدعم عمليات الوقاية على نطاق الأمم المتحدة، مستفيدة في ذلك أيضاً من توصيات آليات حقوق الإنسان. واعتمدت نظاماً للتتبع على الإنترنت من أجل جمع مركزي للمعلومات المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان المتصلة بالجائحة وتعزيز تحليل المخاطر. وأيدت أيضاً تعزيز نظام الإنذار المبكر للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

62- وقدمت المفوضية تدريبها الأول عن بعد كلياً بشأن رصد حقوق الإنسان، حيث أجرت تجربة لتكنولوجيات التعليم الجديدة لتزويد مراقبي حقوق الإنسان بأعلى المعايير المنهجية. وأصدرت أيضاً سلسلة من المواد السهلة الاستعمال التي تتضمن الدراية الفنية في مجال رصد حقوق الإنسان، المجمعة في مستودع إلكتروني.

63- وفي جنوب شرق آسيا ومنطقة الشرق الأوسط ومناطق عديدة في أفريقيا، أعدت المفوضية تحليلات للمخاطر والاتجاهات المتعلقة بتأثير جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان، مع التركيز على تدابير الطوارئ التي اعتمدتها الحكومات والعواقب المترتبة على الفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب.

4- بناء السلام

64- واصلت المفوضية جهودها لدمج حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة بشأن بناء السلام والحفاظ عليه. وتشرك خطة العمل المشتركة الجديدة للفترة 2021-2022 مكتب دعم بناء السلام والمفوضية في شراكة استراتيجية على المستوى البرنامجي والسياساتي والمؤسسي. وهما معاً يؤيدان أيضاً

متابعة قرار مجلس حقوق الإنسان 31/45، الذي يُدعى فيه رئيس لجنة بناء السلام إلى إحاطة المجلس على أساس سنوي.

- 65- وبدعم من صندوق بناء السلام، نفذت المفوضية مشاريع في 10 بلدان في سنتي 2019 و2020 وثلاثة مشاريع (كمستفيد مباشر) في إطار مبادرة تعزيز نوع الجنس والشباب لعام 2020 لصندوق بناء السلام، ركزت على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بين النساء والشباب العاملين في مجال بناء السلام.
- 66- ودعمت المفوضية وضع الاتحاد الأفريقي فتوى لتوجيه الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات السلام.

5- العنف الجنسي والجنساني، والاستغلال والانتهاك الجنسيان، والاتجار وما يرتبط بذلك من استغلال

- 67- ساعدت المفوضية على تعزيز تفعيل الأمم المتحدة لنهج حقوق الإنسان والنهج الذي يركز على الضحايا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.
- 68- وساهمت المفوضية في مبادرات الأمم المتحدة للدعوة والسياسات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 والعنف الجنساني، تمثيلاً مع استراتيجية المشاركة السياسية للأمين العام، وضمن إطار مبادرة تسليط الضوء وحملة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة". وفي أفريقيا، دعمت المفوضية الاتحاد الأفريقي في تطوير حوار بشأن السياسات المتعلقة بالعنف الجنساني وجائحة كوفيد-19. وفي أمريكا اللاتينية، سرت المفوضية حلقات دراسية شبكية لأصحاب المصلحة الوطنيين بشأن آليات الإبلاغ والدعم لضحايا العنف الجنساني أثناء الجائحة، ولا سيما الخطوط الساخنة. وفي بعض بلدان الشرق الأوسط، سرت المفوضية حملات وسائط التواصل الاجتماعي ضد العنف الجنساني في سياق جائحة كوفيد-19.
- 69- ودعمت المفوضية جهود الوقاية والمساءلة وحماية الضحايا وتوثيق العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والعراق وفنزويلا (جمهورية - البوليوغرافية) واليمن، وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعقدت أيضاً مناقشات للخبراء على الإنترنت بشأن الاستراتيجيات القضائية في حالات العنف الجنساني، ولا سيما العنف الجنسي، في أمريكا اللاتينية.
- 70- وقدمت المفوضية المشورة بشأن الإصلاحات التشريعية في الصومال، وتنفيذ خطط العمل للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. ودعمت أيضاً المؤسسات الوطنية في التحقيق في العنف الجنسي والجنساني، والمجتمع المدني في مساعدة الضحايا، في أوغندا والسلفادور والسودان وكينيا وملاوي وهندوراس واليمن. وفي عدة بلدان في أمريكا اللاتينية، روجت المفوضية لبروتوكول نموذجي للتحقيق في حالات قتل النساء بدافع جنساني⁽²³⁾.
- 71- وقدمت المفوضية الدعم إلى الدول ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في التصدي للاتجار بالأشخاص وما يتصل به من استغلال. وصدرت مذكرة توجيهية بشأن الاتجار بالأشخاص وجائحة كوفيد-19 بالشراكة مع منظمات أخرى.
- 72- وفي إطار شراكة مع منظمة الطيران المدني الدولي، وضعت أداة تدريبية لأطقم الطيران بشأن الإبلاغ عن حالات الاتجار المرصودة على متن الطائرات وفي المطارات.

(23) انظر

www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/WRGS/ProtocoloLatinoamericanoDelInvestigacion.pdf

(بالإسبانية).

6- العمل الإنساني

73- ظلت المفوضية تشارك في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومجموعة الحماية العالمية، وفريق الأمم المتحدة لإدارة أزمة كوفيد-19. وساهمت في رسائل رئيسية للدعوة إلى الحماية، لا سيما فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ، والبيان المشترك الصادر عن الجهات الفاعلة الرئيسية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالعنصرية والتمييز العنصري في القطاع الإنساني⁽²⁴⁾. ومنذ آذار/مارس 2021، أصبحت المفوضية جزءاً من المجموعة الصحية العالمية لدعم حماية الفئات الضعيفة في تنفيذ خطط التطعيم.

74- وواصلت المفوضية إدماج حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة في البيئات الإنسانية، فيما يتعلق أيضاً بجائحة كوفيد-19. وشمل ذلك المشاركة في الاستجابات الإنسانية لإعصار إيتا وإعصار إيوستا في غواتيمالا وهندوراس، والحالة بعد الانتخابات في كوت ديفوار، والصراع في منطقة تيغري في إثيوبيا، والانفجارات في ميناء بيروت، فضلاً عن مواصلة العمل في أفغانستان وأوكرانيا وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال والعراق وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفيجي والكاميرون وكولومبيا وليبيا ومالي وملاوي وموزامبيق وميانمار ونيجيريا وهايتي وهندوراس واليمن، وعلى الصعيد الإقليمي مع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة.

دال- عدم التمييز

1- العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

75- شددت المفوضية السامية، بوصفها منسقة للعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، في تقريرها نصف السنوي عن العقد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز مساواة السكان المنحدرين من أصل أفريقي وكرامتهم⁽²⁵⁾.

76- وأصدرت المفوضية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مؤشرات لقياس أوجه عدم المساواة الإثنية والعرقية بين السكان المنحدرين من أصل أفريقي والسكان غير المنحدرين من أصل أفريقي⁽²⁶⁾. وتم تجريب مشروع لقياس أوجه عدم المساواة التي يواجهها البيروفيون من أصل أفريقي.

77- وفي تونس، أيدت المفوضية صياغة قانون للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي جنوب أفريقيا، شاركت مع ممثلي وسائل الإعلام في مكافحة العنصرية وكره الأجانب وخطاب الكراهية.

78- وأصدرت المفوضية مذكرة توجيهية بشأن التمييز العنصري في سياق أزمة كوفيد-19 حددت فيها المسائل التي أثرت بشكل خاص على السكان المنحدرين من أصل أفريقي⁽²⁷⁾. ويسرت، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، عقد اجتماع للقادة المنحدرين من أصل أفريقي من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمناقشة آثار أزمة كوفيد-19 على مجتمعاتهم المحلية.

(24) انظر <https://interagencystandingcommittee.org/inter-agency-standing-committee/statement-principals-inter-agency-standing-committee-iasc-racism>

(25) 7A/HRC/45/4، الفقرة 23.

(26) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/19-00854_people_of_african_descent-web.pdf

(27) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Racism/COVID-19_and_Racial_Discrimination.pdf

79- وأنشأت المفوضية السامية فريق عمل مخصص للعمل من أجل تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 1/43 الذي طلب فيه المجلس إلى المفوضية السامية أن تعد تقريراً عن العنصرية البنيوية وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها أجهزة إنفاذ القانون ضد الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما الحوادث التي أسفرت عن وفاة جورج فلويد وأفريقيين ومنحدرين من أصل أفريقي آخرين، بقصد الإسهام في المساءلة عليها وتقديم الجبر للضحايا.

2- المهاجرون

80- رصدت المفوضية حقوق الإنسان للمهاجرين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19. واضطلعت ببعثة رصد إلى مالطة لبحث قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالمهاجرين في ليبيا والمنطقة المجاورة.

81- وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، اعتمدت النيجر سياسة وطنية للهجرة. وفي جنوب أفريقيا، ساهمت المفوضية في برنامج الأمم المتحدة التجريبي لتعزيز إدماج المهاجرين والتماسك الاجتماعي. وفي بنما، عززت المفوضية قدرة الجهات الفاعلة الوطنية على تقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان للمهاجرين. وفي هندوراس، أطلقت حملة إعلامية لمنع التمييز وكره الأجانب ضد المهاجرين واللجئين والعائدين والمشردين داخلياً في سياق جائحة كوفيد-19. وفي غواتيمالا والمكسيك وهندوراس، رصدت المفوضية حالة حقوق الإنسان المتصلة بقوافل المهاجرين. وأوفدت المفوضية خبيراً لتقديم المشورة إلى وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية بشأن السياسات المتوافقة مع حقوق الإنسان.

82- وقدمت المفوضية الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

83- وفي اليوم الدولي للمهاجرين، أطلقت المفوضية حملة عالمية للهجرة ومجموعة أدوات على الإنترنت تتضمن معلومات وأنشطة عملية بشأن كيفية تغيير الروايات الضارة بشأن الهجرة.

3- التمييز على أساس الانتماء إلى الشعوب الأصلية أو الأقليات

84- عقدت المفوضية الاجتماع الأول الرفيع المستوى لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات، الذي نشر توجيهات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن مكافحة التمييز العنصري وحماية الأقليات، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19⁽²⁸⁾.

85- ويسرت المفوضية الحوار بين الشعوب الأصلية وسلطات الدولة بشأن عمليات الإخلاء القسري للشعوب الأصلية (كينيا) واستخدام الدولة معايير حقوق الإنسان لمنع نشوب الصراعات الاجتماعية والأزمة الناشئة وتخفيف حدتها (غواتيمالا). وقدمت الدعم للتغييرات التشريعية والسياساتية المتعلقة بوصول الشعوب الأصلية إلى العدالة، وتعليمها الملائم ثقافياً، وحقوقها في الأراضي، وموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة (أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من بين بلدان أخرى).

86- ودعمت المفوضية آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك بشأن مسألة إعادة الأشياء المقدسة إلى الشعوب الأصلية.

87- وقدمت المفوضية مدخلات لمشروع القانون المتعلق بحقوق الأقليات في أوكرانيا وطاجيكستان والعراق، ومشروع القانون المتعلق بحقوق شعوب الأقزام الأصلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي

هندوراس، عززت المفوضية قدرة المؤسسات الحكومية على العمل من أجل مكافحة التمييز ضد السكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وفي جمهورية مولدوفا، قيمت المفوضية أوجه عدم المساواة التي تعاني منها مجتمعات الروما في منطقة ترانسنيستريا. وفي كينيا، وثقت المفوضية أبعاد حقوق الإنسان لجائحة كوفيد-19 بين مجتمعات الشعوب الأصلية في 512 قرية. ورصدت أيضاً احترام حقوق الداليت في الهند ونيبال خلال الجائحة. وفي العراق، عقدت المفوضية حلقات عمل لحماية حقوق الأقليات في إقليم كردستان وسهول نينوى.

4- المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

- 88- دعمت المفوضية إدماج المساواة بين الجنسين في استجابات الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك من خلال وضع توجيهات المفوضية بشأن كوفيد-19 وحقوق الإنسان للنساء والفتيات.
- 89- ونفذت المفوضية برنامج الاعتماد الجنساني من خلال مكتبها في كولومبيا وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا لتعزيز المنظور الجنساني والتنوع.
- 90- وفي السودان، أيدت المفوضية اعتماد مجلس الوزراء مشروع قانون يتناول العنف ضد النساء والفتيات. وفي شمال مقدونيا، عملت على مواءمة التشريعات الجديدة المتعلقة بالعنف الجنساني والعنف المنزلي مع المعايير الدولية. وفي موريتانيا، أدى نشاط الدعوة الذي قامت به إلى إنشاء مرصد وطني لحقوق النساء والفتيات. وفي جنوب أفريقيا وأوروغواي، أجرت المفوضية تدريباً لمعالجة القوالب النمطية الجنسانية في الجهاز القضائي. وفي السلفادور، دعمت حملة إعلامية ضد القوالب النمطية المتحيزة ضد المرأة. وفي كوسوفو، ساعدت المفوضية في إنشاء أول مأوى للنساء ضحايا العنف المنزلي.
- 91- وساهمت المفوضية في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين.
- 92- وشاركت المفوضية في إطلاق سلسلة فيديو عن الحق في عالم أفضل تستكشف كيفية استخدام التدابير القائمة على حقوق الإنسان لإعمال حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للجميع⁽²⁹⁾. وأطلقت أيضاً نشرة "القوالب النمطية الجنسانية والسلطة القضائية: دليل حلقة عمل"⁽³⁰⁾.

5- الأشخاص ذوو الإعاقة

- 93- في بيلاروس وتونس وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا والمغرب وناميبيا، قدمت المفوضية المشورة لاعتماد أو استعراض التشريعات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا، أسهمت المفوضية في حملات الاتصال، وفي بليز وتونس وغيانا وشمال مقدونيا وعدة بلدان في شرق البحر الكاريبي، عززت قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 94- وأصدرت المفوضية مجموعة موارد لتوجيه الدول في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽³¹⁾. ووضعت أيضاً استراتيجيتها الخاصة بحقوق ذوي الإعاقة تمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

(29) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/RightBetterWorld.aspx

(30) انظر www.ohchr.org/Documents/Publications/GenderStereotyping_EN.pdf و www.ohchr.org/EN/PublicationsResources/Pages/GenderStereotypingWorkshopGuide.aspx

(31) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Disability/Pages/SDG-CRPD-Resource.aspx

6- الميل الجنسي والهوية الجنسية والخصائص الجنسية

95- واصلت المفوضية عملها لإنهاء الوعي بشواغل حقوق الإنسان الخاصة بالمثلثات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، بما في ذلك من خلال حملات الأمم المتحدة الإعلامية العامة "أحرار ومتساوون"؛ وقدمت المفوضية التعاون التقني فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان للمثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في أوروغواي وأوكرانيا وبنما وبنن وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتونس والجمهورية الدومينيكية والسنغال وصربيا وغامبيا وغانا وغواتيمالا وكابو فيردي وكوستاريكا وليبيريا والمكسيك وهندوراس، وكذلك على الصعيد الإقليمي في غرب أفريقيا.

96- وقدمت المفوضية السامية تقريراً إلى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتزامات الدولة بشأن التحقيق المناسب في مقتل امرأة متحولة جنسياً.

97- وأطلقت المفوضية دورة تعليمية إلكترونية لتوجيه موظفي الأمم المتحدة بشأن إدماج حقوق الإنسان للمثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في عملهم. وتعاونت أيضاً مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني في تنفيذ معايير السلوك للأعمال التجارية بشأن التصدي للتمييز ضد المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي.

7- كبار السن

98- عززت المفوضية الدعوة للنهوض بحقوق الإنسان لكبار السن في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وشاركت في إطلاق التقرير العالمي الجديد عن التمييز ضد المسنين، فضلاً عن مبادرة إقليمية لدعم حقوق وكرامة كبار السن فيما يتصل بالاستجابة لجائحة كوفيد-19 في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

8- الأطفال والشباب

99- في إطار شراكة مع منظمة العمل الدولية، أطلقت المفوضية تقرير الدراسة الاستقصائية العالمية المتعلقة بالشباب وكوفيد-19، الذي يستكشف الأثر المحدد للجائحة على الشباب⁽³²⁾. وواصلت شبكة موظفي المفوضية من الشباب تعزيز حقوق الإنسان مع الشباب ومن أجلهم في جميع المجالات الميدانية.

100- وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسعت المفوضية شبكتها الشبابية لتشمل أكثر من 150 شاباً ناشطاً في مجال الدعوة. ودعمت المفوضية أيضاً وضع تشريع لحماية الطفل في غينيا بيساو.

9- الأشخاص ذوو المهق

101- في ملاوي، قدمت المفوضية الدعم التقني لإشراك الأشخاص ذوي المهق في جميع جوانب المجتمع والتصدي للتمييز ضدهم وضمان المساءلة عن هذه الأفعال.

هاء - المساءلة

1- العدالة الانتقالية

102- في السودان، أيدت المفوضية وضع مشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة العدالة الانتقالية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق بناء السلام المساعدة التقنية والمالية إلى لجنة الاختيار للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة المنشأة مؤخراً. وفي ليبيريا، دعمت المفوضية إنشاء وحدة للعدالة الانتقالية داخل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وفي كولومبيا، قدمت المفوضية المساعدة التقنية إلى نظام العدالة الانتقالية الذي أنشئ بموجب اتفاق السلام. وفي المكسيك، قدمت المفوضية مساعدة تقنية إلى مكتب المدعي العام الاتحادي لضمان الحقيقة والعدالة فيما يتعلق باختفاء 43 طالباً في أوتزينابا في عام 2014. وفي كوسوفو، دعمت عمليات العدالة الانتقالية المتعلقة بالمفقودين، وساعدت الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

103- وفي غواتيمالا وكولومبيا وهايتي، رصدت المفوضية حالات رمزية لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، قدمت المفوضية مساعدة تقنية إلى مكتب النائب العام في التحقيقات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في أعقاب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2019. وفي هندوراس، مكنت دعوة المفوضية من بث جلسات استماع في قضايا رمزية، بما في ذلك مقتل المدافعة عن حقوق الإنسان بيرتا كاسيريس.

2- عقوبة الإعدام

104- واصلت المفوضية الدعوة مع الدول من أجل إقرار أو مواصلة وقف اختياري لاستخدام عقوبة الإعدام، عملاً بقرار الجمعية العامة 175/73، ومن أجل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام، بما في ذلك في إيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وبنغلاديش وبوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق ومالي ومصر والمملكة العربية السعودية ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية.

105- وعلى هامش الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، شاركت المفوضية في تنظيم حدث افتراضي رفيع المستوى بشأن عقوبة الإعدام وأبعادها الجنسانية، سلطت خلاله المفوضة السامية الضوء على التطبيق التمييزي وغير المتناسب لعقوبة الإعدام على المرأة.

3- مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

106- واصلت المفوضية، بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب ودعم ضحايا الإرهاب بموجب اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، ضمان إدماج حقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

107- وأجرت المفوضية تدريباً لموظفي إنفاذ القانون بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب في الكاميرون، مما دفع البلد إلى بدء العمل بشأن قانونه المتعلق بمكافحة الإرهاب.

108- وشرعت المفوضية في مشروع بحثي بشأن الآثار المترتبة على حقوق الإنسان في استخدام الذكاء الاصطناعي في سياق مكافحة الإرهاب.

109- وتعاونت المفوضية مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في وضع إطار عالمي لدعم الأمم المتحدة لمواطني البلدان الثالثة العائدين من العراق والجمهورية العربية السورية، وضمنت أن تكون حقوق الإنسان عنصراً مركزياً مفعلاً في الإطار. ورافقت هذه المشاركة دعوة عامة من المفوضية بشأن استجابات

الدولة لمواطني البلدان الثالثة المحتجزين في مخيمات المشردين ومراكز الاحتجاز وأماكن أخرى في العراق والجمهورية العربية السورية⁽³³⁾.

4- إقامة العدل وإنفاذ القانون

110- أصدرت المفوضية، بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان في بيركلي، منشوراً تاريخياً عن المبادئ والمعايير التي ينبغي أن تستند إليها المواد المفتوحة المصدر لكي تكون قابلة للاستخدام في المحكمة كدليل، أو في عمليات التدقيق، أو من خلال آليات العدالة الانتقالية⁽³⁴⁾.

111- وأيدت المفوضية أيضاً وضع مشروع بروتوكول عالمي بشأن إجراء مقابلات فعالة غير قسرية ودليل منفصل لشرطة الأمم المتحدة بشأن الموضوع نفسه، وقدمت المشورة بشأن استعراض دليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول اسطنبول) بصيغته المعدلة.

112- واستعرضت المفوضية مشروع قانون إثيوبيا المتعلق بالإجراءات الجنائية والأدلة، واستخدام بروتوكولات القوة لوحدة الشرطة المتخصصة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وقدمت المشورة إلى المدعين العامين في دولة بوليفيا المتعددة القوميات بشأن القواعد والمعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة وحقوق الإنسان. واستعرضت أيضاً مشروع المقرر الذي ينشئ آلية إشرافية لرصد استخدام القوة من جانب أفراد فرونتيكس.

113- وساهمت المفوضية في الكتيب المنشور حديثاً بعنوان: تصنيف ذخيرة الأسلحة الصغيرة في بيانات العنف المسلح، الصادر عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح⁽³⁵⁾.

5- حقوق الإنسان وسياسة مكافحة المخدرات

114- أجرت المفوضية بحثاً عن أثر سياسة مكافحة المخدرات على اكتظاظ السجون في جنوب شرق آسيا.

115- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت المفوضية الحوار الإقليمي الثاني بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وسياسة مكافحة المخدرات في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي، مع عدة شركاء.

(33) انظر، على سبيل المثال، بيان المفوضية السامية المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2020، المتاح في www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25986&LangID=E، وتقرير المفوضية السامية عن الإرهاب وحقوق الإنسان (A/HRC/45/27).

(34) بروتوكول بيركلي بشأن التحقيقات الرقمية المفتوحة المصدر: دليل عملي بشأن الاستخدام الفعال للمصادر والمعلومات الرقمية المفتوحة في التحقيق في انتهاكات القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (2020).

(35) انظر <https://undir.org/publication/handbook-profile-small-arms-ammunition-armed-violence-settings>.

واو - المشاركة

1- تعزيز وحماية الحيز المدني والمشاركة الشعبية

116- نتيجة لعملية مشتركة بين الوكالات شاركت في قيادتها المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أطلقت مذكرة توجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن تعزيز الحيز المدني وحمايته، تعترف بالحيز المدني كمسألة عتبة لنجاح عمل الأمم المتحدة في إطار الركائز الثلاث جميعها⁽³⁶⁾.

117- ودعمت المفوضية الدول الأعضاء في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة، وساهمت في تنقيح المذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن المساعدة الدستورية التي تقدمها الأمم المتحدة.

118- وأجرت المفوضية عمليات لرصد حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها والدعوة لها فيما يتعلق باعتماد التدابير الطارئة في سياق جائحة كوفيد-19⁽³⁷⁾. ودعت إلى مشاركة المجتمع المدني في التصدي للجائحة، بما في ذلك مشاركة الشباب (صربيا) والمدافعات عن حقوق الإنسان (آسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، والأمريكتان)، من خلال جملة أمور منها الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ساهمت المفوضية في تعديل مرسوم كان من شأنه أن يفرض قيوداً على حرية التعبير في سياق جائحة كوفيد-19.

119- ودعمت المفوضية أيضاً الصحفيين في عملهم، بسبل منها المشاركة في تنظيم دورة تدريبية تجريبية للصحفيات والعاملين في وسائل الإعلام في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي للتحقيق في القضايا المتعلقة بنوع الجنس والإبلاغ عنها في سياق تقلص الحيز المدني، ومناقشة متعددة أصحاب المصلحة حول سلامة الصحفيين وإنهاء الإفلات من العقاب في حالات النزاع في المنطقة العربية. وأجرت المفوضية أيضاً عمليات رصد وتقديم تقارير في سياق الاحتجاجات السلمية في أوكرانيا والعراق وقيرغيزستان.

120- وفي غواتيمالا وكولومبيا والمكسيك وهايتي وهندوراس، دعمت المفوضية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في الوصول إلى آليات حماية حقوق الإنسان. وفي المكسيك، أطلقت حملات لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. وفي الصومال، قدمت التدريب في مجال حقوق الإنسان للصحفيين في منطقة جوبا هوس.

121- وفي إثيوبيا، ساهمت المفوضية في إنشاء موقع شبكي للمجتمع المدني، وساهمت في اليمن في إنشاء منتدى للمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي تايلند، أقامت المفوضية مدرستها السنوية للمدافعين عن حقوق الإنسان لتعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان، ومعظمهم من النساء، في مجال الأمن المادي والرقمي. وعززت المفوضية أيضاً قدرات المدافعات عن حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الأمريكتين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت المفوضية تدريباً شبيكياً للمدافعين عن حقوق الإنسان من الروما في الأمريكتين لتعزيز قدراتهم ودعوتهم لحماية حقوق الأقليات. وفي كوسوفو، دعمت المفوضية منظمات من خلفيات إثنية مختلفة في توثيق ورصد حقوق الإنسان على منصة مشتركة.

122- وفي عام 2020، دعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 34 "زميلاً أقدم" من الأقليات ومجتمعات السكان الأصليين لتلقي التدريب أثناء العمل في المفوضية وفي الوجود الميداني للأمم المتحدة.

(36) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/CivicSpace/Pages/UNRoleCivicSpace.aspx

(37) انظر www.ohchr.org/Documents/Events/EmergencyMeasures_COVID19.pdf

وفي إطار برنامج زمالات آخر، وفرت تدريباً افتراضياً على بناء القدرات لـ 28 مشاركاً من أصل أفريقي من 14 بلداً، واستضافت مدافعاً عن حقوق الإنسان من مغايري الهوية الجنسية في إطار برنامج زمالة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وواصل صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب برنامجه للزمالات، ومنح زمالتين.

2- الفضاء الرقمي

123- دعت المفوضية إلى أن يكون قانون حقوق الإنسان ومبادئه جزءاً من الأساس الذي تقوم عليه أطر الإدارة لاستخدام التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك عندما تستخدم هذه التكنولوجيات لأغراض المراقبة وتتبع المخالطين في الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وفي إطار تنفيذ دعوة الأمين العام إلى العمل، قادت المفوضية عملية تطوير مركز حقوق الإنسان والتكنولوجيا الرقمية، الذي استضافته المفوضية على موقعها الشبكي.

124- واستخدمت المفوضية أدوات تكنولوجية جديدة لرصد الاتجاهات في الخطاب العام على الإنترنت أثناء الجائحة، بما في ذلك خطاب الكراهية أثناء الانتخابات في إكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات). واستخدمت أيضاً بيانات ضغط على الإنترنت للحصول على رؤى بشأن تغيير السلوك الجماعي، أو عدمه، فيما يتعلق بالإغلاقات التي تفرضها الحكومات والوعي العام بالجائحة الآخذ في الكشف.

125- وشاركت المفوضية في الدعوة فيما يتعلق بقانون الخدمات الرقمية الذي اقترحه المفوضية الأوروبية. وفي أيلول/سبتمبر، بعثت المفوضية برسالة مفتوحة إلى رئيس المفوضية الأوروبية تدعو فيها إلى مزيد من الشفافية، وضمانات قوية لحرية التعبير، وآليات أفضل للانتصاف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت المفوضية بصورة مشتركة حلقة نقاش حول الديمقراطية في العصر الرقمي، ضمت نائب رئيس المفوضية الأوروبية، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وممثلين للمجتمع المدني، وممثلاً من تويتر.

126- وفي لبنان، نظمت المفوضية ندوة افتراضية عن حماية البيانات في إدارة حالات الاختفاء القسري.

3- العمليات الانتخابية

127- قامت المفوضية برصد حقوق الإنسان وأجرت ما يتصل بذلك من أنشطة الدعوة والمساعدة التقنية في سياق العمليات الانتخابية في إكوادور وأوغندا وأوكرانيا وبوركينا فاسو وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوت ديفوار وليبيريا والنيجر وهندوراس.

128- ونتيجة لأنشطة الدعوة التي تقوم بها المفوضية، اعتمدت الكامبيرون حصصاً لمشاركة النساء والشباب والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة كمرشحين في الانتخابات الإقليمية. وفي الصومال، أطلقت المفوضية حملة في هرجيسا من أجل المشاركة السياسية لأفراد الأقليات والنساء في الانتخابات. وفي أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر، عززت المفوضية قدرات الجهات الفاعلة في الدولة والمجتمع المدني للقيام بجهود الإنذار المبكر ورصد حقوق الإنسان أثناء الانتخابات. وفي أوكرانيا، أصدرت المفوضية مذكرة إنذار مبكر بشأن الحيز المدني والحريات الأساسية قبل الانتخابات المحلية.

4- دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية

129- دعمت المفوضية اعتماد تشريعات بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في السودان وليسوتو، ضامنة الامتثال للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وعززت أيضاً قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بوروندي وتشاد والسلفادور وغابون وغامبيا وغواتيمالا وفيجي وقطر ولبنان وليبيريا وملاي وهايتي. وفي النيجر، عززت المفوضية قدرات الآلية الوطنية لمنع التعذيب.

5- التثقيف في مجال حقوق الإنسان

130- نشرت المفوضية إرشادات بشأن الممارسات الجيدة للتدريب على حقوق الإنسان⁽³⁸⁾ وعملت مع اليونيسكو ومبعوث مكتب الأمين العام المعني بالشباب لتشجيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان للشباب على الصعيد الوطني. وفي سياق جائحة كوفيد-19، وضعت المفوضية استراتيجية (2020-2021) لبناء قدرات موظفيها من أجل تطبيق التكنولوجيا في مجال التدريب على حقوق الإنسان.

131- ونظمت المفوضية بصورة مشتركة حلقة عمل شبكية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن فرص استخدام تكنولوجيا الاتصالات في التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وكذلك مائدة مستديرة إقليمية بشأن القوالب النمطية الجنسانية في المناهج الدراسية.

ثالثاً - الاستنتاجات

132- كما أشارت المفوضية السامية في تقريرها إلى الجمعية العامة⁽³⁹⁾، كان لجائحة كوفيد-19 أثر كبير على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وعلى عمل المفوضية. وتأثرت تفاعلات المفوضية مع الشركاء، بما فيهم الدول الأعضاء والخبراء وأفراد المجتمع المدني، بالقيود المفروضة على التجمعات والتنقل والسفر.

133- وتكيفت المفوضية مع التحديات. وكان مجلس حقوق الإنسان آخر هيئة حكومية دولية رئيسية في جنيف توقف مؤقتاً أنشطتها الحضرية. وتمكنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، من خلال أساليب ابتكارية، من نقل أعمال المجلس إلى الإنترنت. وعُقدت الدورتان الخامسة والأربعون والسادسة والأربعون للمجلس ودورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل عن بعد كلياً، بمشاركة عدد كبير من أصحاب المصلحة.

134- ونُقل أيضاً إلى الطرائق الافتراضية عمل هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، مع إبداء الخبراء وموظفي المفوضية التزاماً استثنائياً. وتولي المفوضية أهمية كبيرة لاستمرار قدرة آليات حقوق الإنسان على الاضطلاع بولاياتها وتجنب حدوث ثغرات كبيرة في مجال الحماية. بيد أنها تلاحظ أن عملها يعتمد إلى حد كبير على التفاعلات الحضرية.

135- وقد قامت المفوضية بتعديل عملها في الميدان، ودعمت البلدان لاعتماد استجابة لجائحة كوفيد-19 قائمة على الحقوق، ونقحت أساليب عملها لزيادة توسيع نطاق الرصد عن بعد بالتعاون مع الشركاء.

(38) انظر *Evaluating Human Rights Training Activities: Workshop Guide*، والطبعة الإسبانية من كتاب *From Planning to Impact: A Manual on Human Rights Training Methodology*.

(39) A/75/36.

136- وأبرزت جائحة كوفيد-19 بشكل صارخ مركزية المساواة وحقوق الإنسان في جدول الأعمال العالمي. وكشفت الجائحة عن آثار عقود من نقص الاستثمار في الخدمات العامة، كما أبرزت بشكل أوضح كيف أن سوء الإدارة والفساد وانعدام سيادة القانون ومحدودية فرص الوصول إلى العدالة والتميز وضعف المؤسسات أو تحيزها يهدد مبادئ المساواة والكرامة وحقوق الإنسان أثناء الأزمة. وبهذا المعنى، تثبت الاستثمارات العامة في هذه المجالات أنها ضرورية للمصلحة الجماعية والحكم الرشيد. وهي ترسي الأساس لانتعاش قوي قائم على الحقوق يضع الناس في المركز، وهي ضرورية لتسهيل الانتقال إلى التنمية المستدامة وحياد الكربون، بما يتماشى مع خطة عام 2030 واتفاق باريس.

137- وقد أدت المفوضية دوراً رئيسياً في وضع إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19، كما كان لها دور حاسم في إدماج مؤشرات حقوق الإنسان المواضيعية في استجابة منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19. ومن خلال مبادرة الزيادة المفاجئة، عززت المفوضية العمل في مجالات أهداف التنمية المستدامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقدمت المساعدة التقنية لتوجيه جهود الإنعاش الاقتصادي القائمة على حقوق الإنسان والمراعية للاعتبارات الجنسانية فيما يتعلق بالجائحة.

138- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت المفوضية أن الاحتجاجات والمعارضة التي أعرب عنها أصحاب الحقوق، التي غالباً ما أثارها التعامل مع الجائحة و/أو أوجه عدم المساواة التي طال أمدها، قوبلت في مناسبات عديدة بردود فعل غير متناسبة بل وقوة، مما أدى إلى تقلص تدريجي في الحيز المدني، بما في ذلك على الإنترنت.

139- وقد أدت الجائحة إلى تفاقم حالة العديد من الشعوب والمجتمعات الضعيفة، التي ما زالت متخلفة عن الركب. وفي داخل البلدان، يتحمل الفقراء والفئات المهمشة والضعيفة مثل كبار السن والنساء والفتيات والأقليات والشعوب الأصلية العبء الأكبر لمختلف القيود. وهم يعانون أكثر من غيرهم من انعدام الأمن الغذائي وعدم الحصول على الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والتعليم والعمل اللائق والضمان الاجتماعي.

140- وقد دأبت المفوضية على الدعوة إلى التضامن في مكافحة الجائحة. ويشمل ذلك تعزيز الدعوة إلى المساواة في الحصول على اللقاحات للجميع، باعتبارها منفعة عامة في المتناول ومتاحة للجميع في كل مكان؛ والحاجة إلى تخفيف عبء الديون وتقديم دعم مالي وتقني سريع وسخي⁽⁴⁰⁾؛ والحاجة إلى تخفيف العقوبات لتمكين النظم الطبية من مكافحة الجائحة والحد من العدوى العالمية.

141- وقد أتاحت الاستجابة لجائحة كوفيد-19 فرصة حيوية لإعادة البناء بشكل أفضل استناداً إلى عقد اجتماعي جديد بين الحكومات والشعوب والمجتمع المدني والأعمال التجارية وغيرها. وينبغي أن تستند هذه العملية إلى اتفاق عالمي جديد يقيس النجاح من الناحية الإنسانية، وليس الاقتصادية البحتة، ويضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المحددة في إطار خطة عام 2030، واتفاق باريس، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ولكي يتسنى إعادة البناء على نحو أفضل، يجب وضع حقوق الإنسان في صميم جهود الانتعاش حتى لا يترك أحد خلف الركب. وحقوق الإنسان أساسية في تشكيل الاستجابات للجائحة وما بعدها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل المفوضية العمل مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، تمشياً مع دعوة الأمين العام إلى العمل وهدفها الأوسع المتمثل في ضمان تأثير حقيقي على الناس على أرض الواقع.

(40) انظر، على سبيل المثال، www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25833.

وبهذا المعنى، ستسهم المفوضية في العمل على وضع خطة مشتركة في متابعة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة.

142- وأكدت جائحة كوفيد-19 أن الأولويات الرئيسية التي حددتها المفوضية قبل الأزمة لا تزال صالحة: فأهداف التنمية المستدامة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأوجه عدم المساواة، والتكنولوجيا وحقوق الإنسان، وتغير المناخ كانت ولا تزال الأولويات الرئيسية لعام 2021 وما بعده.

143- وطوال الأزمة، أعادت المفوضية معايرة تركيزها وأساليب عملها. ومن أجل التكيف مع الواقع الجديد، ستقوم المفوضية بتنقيح خططها لإدارة المكاتب وخططها للفعالية التنظيمية لكي تضمن بقاء المفوضية فعالة ومحفزة حيثما كانت هناك حاجة ماسة إلى عملها وكان لهذا العمل أكبر الأثر.

144- والتحدي الدائم الذي نواجهه، في البناء مستقبلاً مع جميع الشركاء، هو تحويل الوعد الذي قطعه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى تغيير حقيقي على أرض الواقع. والمفوضية ممتنة للثقة التي وضعتها فيها الدول الأعضاء، كما يتضح من الدعم المقدم للولايات القائمة وللعديد غير المسبوق من الولايات الجديدة التي أضيفت في عام 2020. ولا تزال القيود المستمرة على السيولة في الميزانية العادية وما تبقى من قيود السفر التي تفرضها جائحة كوفيد-19 تؤثر على عمل المفوضية وعلى إنجازها. وتذكر المفوضية السامية بأهمية الدعم المستمر الذي تقدمه إليها الدول الأعضاء، سواء من خلال عملية الميزنة العادية أو التبرعات، من أجل الاضطلاع بولايتها بفعالية.